المطلب الحادي عشر

مؤشر مجمع لأداء مصر والدول العربية في المؤشرات العشر

تمهيد:

بعد عرضنا لمكانة كل من مصر والدول العربية في عشر[1] مؤشرات عالمية، من بينها أربع مؤشرات دخلت لأول مرة هذا العام، ولاحظنا أداء وترتيب مصر في كل مؤشر على حدة، وكذلك أداء وترتيب الدول العربية الأخرى، السؤال هنا: ما هي الصورة العامة لمكانة مصر والدول العربية، وهل يمكن استخلاص تصور عام لأوضاع كل دولة من المؤشرات مجتمعة؟

للإجابة على هذا التساؤل، تضمنت السطور التالية عرضاً لصورة شاملة لكل من مصر والدول العربية في المؤشرات العشر، من خلال العرض لتطور ترتيب مصر والدول العربية في مؤشرات ٢٠٠٤ مقارنة بترتيبها في مؤشرات ٢٠٠٣.

فالدول التي صعد ترتيبها يشار إليها بعلامة (+) أما الدول التي هبط ترتيبها يشار إليها بعلامة (-) أما الدول التي لم يتغير ترتيبها فيشار إليها بعلامة (=) وعلامة (×) تعني عدم تمثيل الدولة في المؤشر.

---

(١) عدد المؤشرات التي تم تحليلها بالفعل إحدى عشر مؤشراً + المؤشر التجميعي، فقد اعتبرنا مؤشري الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر على أنهما مؤشر واحد.

من خلال جمع نتائج المؤشرات مجتمعة يفترض أنه يمكننا التعرف على أفضل الدول العربية أداءً، والأخرى التي لم تبل بلاءً حسناً، فتراجع ترتيبها خلال عامي القياس. والدول التي تحقق أكبر عدد من العلامة (+) تكون هي الأفضل في الأداء، والعكس بالنسبة للدول الأسوأ أداءً أو ترتيباً في مواجهة باقي دول العالم، فيشار إلى أدائها في الجدول بالعلامة (-).

من خلال الجدول رقم ٢٧ والذي تضمن عرضاً لأداء الدول العربية في المؤشرات العشر مجتمعة، أمكن استخلاص النتائج الإجمالية التالية:

أولاً: الدول الأكثر تمثيلاً في مؤشرات الدراسة:

- لوحظ أن كل من مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر والإمارات قد مثلت في مؤشرات ثمانٍ على الأقل خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.
- أما الكويت وقطر والبحرين وعمان فكانت الأقل تمثيلاً في المؤشرات العشر، في حين كان التمثيل الجزئي من نصيب لبنان واليمن وموريتانيا والصومال وجيبوتي.
- مثلت إسرائيل في المؤشرات العشر منذ إصدارها الأول، حيث ارتفع أداؤها في خمس مؤشرات وتراجع في أربع ولم يتغير في مؤشر واحد. وبالتالي فإن الصورة العامة لأداء إسرائيل لهذا العام أفضل من الصورة العامة لأدائها العام ٢٠٠٣.

جدول ٢٧: جدول مجمع لأداء الدول العربية عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ في المؤشرات العشر

	الحريات السياسية والمدنية	التنافسية	الفساد والشفافية	الأداء والاستثمار الأجنبي	الحرية الاقتصادية	التنمية البشرية	الاندماج في العولمة	حرية الصحافة	الاستعداد الالكتروني	الإنتاج الدولي
مصر	−	−	−	−	+	=	−	−	=	−
البحرين	+	+	−	−	−	+	٠	−	٠	٠
قطر	=	٠	−	+	−	+	٠	+	٠	٠
السعودية	=	٠	−	−	−	−	+	−	−	+
الإمارات	−	+	+	+	+	−	٠	−	٠	=
تونس	=	−	=	+	+	−	+	−	٠	+
الأردن	=	−	+	−	+	−	٠	+	٠	−
المغرب	=	+	−	−	+	−	+	+	٠	−
الجزائر	=	+	٠	+	−	−	٠	−	−	+
الكويت	=	٠	−	−	+	+	٠	−	٠	−
لبنان	=	٠	−	=	+	+	٠	+	٠	−
عمان	−	٠	−	−	+	−	٠	٠	٠	=
إسرائيل	−	−	−	+	+	=	−	+	+	+

المصدر: قام المؤلف بتجميعه من خلال نتائج المؤشرات العشر التي تم عرضها.

ثانياً: الصورة العامة لأداء الدول العربية في ١٠٥ مؤشر:

- بالنسبة للـ ١٤ دولة التي شملها الجدول أمكن استخلاص الآتي: مثلت الدول العربية الـ ١٤ في عدد ١٠١ مؤشر: كانت المحصلة هي:
- تحسن أداء الدول العربية في ٣٣ مؤشر.
- تراجع أداء الدول العربية في ٥١ مؤشر.
- لم يتغير أداء الدول العربية في ١٧ مؤشر.

يلاحظ أن الدول العربية مستمرة في مسيرة التراجع إذ أن أكثر من ٥٠٪ من المؤشرات كانت محصلتها التراجع، ولم تشهد تحسن سوى في ٣٣٪ من المؤشرات. وعند مقارنة الدول العربية كمجموعة بدول أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا، تتضح الصورة بجلاء بأن الدول العربية ليست على المسار الصحيح.

لاحظنا العام الماضي أن من بين الـ ٦٢ مؤشر فرعي ارتفع أداء الدول العربية في ٢٩، في حين أن من بين الـ ١٠٥ مؤشر فرعي لم يتحسن سوى ٣٣ هذا العام. ألا تعكس تلك النتائج واقعاً صعباً ومستقبلاً غامضاً للدول العربية إذا ما استمرت في هذا التراجع؟

ثالثاً: أفضل وأسوأ المؤشرات بالنسبة للدول العربية مجتمعة:

بالإطلاع على الجدول (٢٨) أمكننا استخلاص النتائج التالية بالنسبة لكل دولة على حدة:

- بالنسبة لمصر، فقد شهدت حالة تحسن واحدة، وتراجع في ٧ مؤشرات وعدم تغير في مؤشرين.

- البحرين: شهدت تحسن في ٣ مؤشرات، وتراجع في٤ مؤشرات، ولم تمثل في ثلاث مؤشرات.
- طر: شهدت تحسن في ٣ مؤشرات وتراجع في مؤشرين، وعدم تغير في مؤشر واحد، ولم تمثل في ٤ مؤشرات.
- الأردن: والتي كانت أفضل الدول العربية أداءً في المؤشرات مجتمعة العام الماضي، مثلت في ثمان مؤشرات من العشر، تحسن أدائها العام في ثلاث وتراجع في أربع ولم يتغير في مؤشر الحريات السياسية.
- المغرب: مثلت في تسع مؤشرات من العشر، تحسن أدائها في مؤشرات أربع وتراجع في أربع ولم يتغير في مؤشر الحريات السياسية.
- الإمارات مثلت في ثمان مؤشرات من العشر تحسن أدائها في ثلاث مؤشرات وتراجع في أربع ولم يتغير في مؤشر الاندماج الدولي.
- تونس مثلت في تسع مؤشرات: تحسن أدائها في أربع مؤشرات وتراجع في ثلاث ولم يتغير في اثنان.
- السعودية مثلت في تسع مؤشرات من العشر تحسن أدائها في مؤشرين وتراجع ست مؤشرات ولم يتغير في مؤشر واحد وهو مؤشر الحريات السياسية والمدنية.
- لبنان : مثلت في سبع مؤشرات تحسن ترتيبها في ثلاث وتراجع في اثنين ولم يتغير في اثنين.
- عمان: مثلت في ست مؤشرات ارتفع ترتيبها في مؤشر واحد وتراجع ترتيبها في أربع ولم يتغير في مؤشر الانفتاح العالمي.
- الكويت: والتي مثلت في سبع مؤشرات من العشر، تحسن ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية فقط وتراجع ترتيبها في خمس ولم يتغير في مؤشر الحرية السياسية والمدنية.

- الجزائر مثلت في ثمان مؤشرات، تحسن ترتيبها في أربع وتراجع في ثلاث ولم يتغير في مؤشر الحرية السياسية والمدنية.
- اليمن: مثلت في خمس مؤشرات فقط، تحسن ترتيبها في ثلاث مؤشرات وتراجع في اثنين.

جدول (٢٨) الصورة العامة لأداء الدول العربية في المؤشرات العشر مجتمعة لعام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٢٠٠٣

الدولة	عدد المؤشرات المرتفعة	عدد المؤشرات المتراجعة	عدد المؤشرات التي لم تتغير	عدد المؤشرات التي لم تمثل فيها الدولة
مصر	١	٧	٢	–
السعودية	٢	٦	١	١
الأردن	٣	٤	١	٢
المغرب	٤	٤	١	١
الإمارات	٣	٤	١	٢
تونس	٤	٣	١	٢
اليمن	٣	٢	–	٥
لبنان	٣	٢	٢	٣
عمان	١	٤	١	٤
الكويت	١	٥	١	٣
ليبيا	٢	٢	١	٥
السودان	٢	١	٢	٥
الجزائر	٤	٣	١	٢
سوريا	١	٣	٢	٥

المصدر: الجدول هو حاصل نتائج المؤشرات العشر التي عرضت لها الدراسة.

- ليبيا: مثلت هي الأخرى في خمس مؤشرات تحسن ترتيبها في اثنين وتراجع في اثنين ولم يتغير ترتيبها في مؤشر واحد وهو مؤشر الحريات حيث لاتزال في مؤخرة دول المؤشر شأنها شأن سوريا والسعودية والسودان.
- سوريا: مثلت سوريا في ست مؤشرات، تحسن ترتيبها في مؤشر واحد، ولم يتغير في مؤشرين وتراجع ترتيبها في ثلاث مؤشرات.
- السودان: مثلت هي الأخرى في خمس مؤشرات تحسن ترتيبها في مؤشرين وتراجع في مؤشر واحد ولم يتغير في مؤشري الحريات السياسية والانفتاح الدولي.

رابعاً: أفضل وأسوأ المؤشرات بالنسبة للدول العربية مجتمعة:

كانت الدول العربية أفضل أداءً في مسألة الإصلاح الاقتصادي من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية حيث تبين بالنسبة لـ ١٢ دولة عربية تحسن أوضاع الحرية الاقتصادية في ٧ دول وتراجعها في خمس دول كلها من دول الخليج العربي.

أما أسوأ مؤشرات الدول العربية فكان مؤشر الفساد. ففي مؤشر الفساد تراجع ترتيب عدد ٨ دول عربية من بين ١١ دولة وتحسن ترتيب دولتين فقط هما الإمارات والأردن، في حين لم يتغير الوضع بالنسبة لتونس.

لاحظنا من خلال عرضنا لأوضاع الدول العربية مجتمعة في مؤشر الفساد ٢٠٠٣ أنه كان أسوأ مؤشراتها أيضاً. إذا لا تزال جهود محاربة الفساد في الدول العربية ضعيفة وهو ما انعكس على أوضاع الفساد، رغم التحسن الطفيف لهذا العام بعد ارتفاع ترتيب دولتين وهما الأردن والإمارات.

يأتي مؤشر الحريات السياسية بعد مؤشر الفساد، حيث سجلت الدول العربية فيه أداءً سيئ على مدار سنواته. فلم تتحسن أوضاع الحريات السياسية والمدنية سوى في دولة واحدة وهي البحرين، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فإنها إما شهدت تراجعاً أو لم تتغير نقاطها. وحتى بالنسبة للدول التي لم تتغير نقاطها فمعظمها تتراوح نقاطها بين ٦ و ٧ وتجمدت عند تلك النقاط، وهو ما يعني عدم التحسن في الحريات السياسية والمدنية. كما أن أكثر من ٦ دول عربية تحتل المراتب الأخيرة على مدى سنوات المؤشر، ومن ثم لا يمكننا الحديث عن تراجع أو تحسن بشأنها، لأنه لا توجد نقاط أدنى من ٧ حتى تحتلها تلك الدول.

خامساً: أفضل وأسوأ الدول العربية أداءً في المؤشرات مجتمعة:

بداية نؤكد على أن الصورة العامة للأداء العربي غير طيبة، فلم تشهد أي من الدول العربية هذا العام أداءً متميزاً شأن الأردن العام الماضي. وبالتالي فإن هذه النتائج تتطلب تحرك جدي على مستوى الدول العربية قاطبة نحو إصلاح حقيقي.

توزيع الدول العربية بين الأفضل والأسوأ بالنظر للمؤشرات مجتمعة

أفضل الدول العربية أداءً ٢٠٠٤	أسوأ الدول العربية أداءً ٢٠٠٤	الدول العربية التي شهدت أداً وسطاً
قطر ثم اليمن ثم الجزائر والمغرب وتونس وأخيراً البحرين	مصر وعمان والكويت وسوريا ثم السعودية	لبنان والإمارات وليبيا والسودان

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشرات الاستعداد الإلكتروني- الاقتصادي أعوام مختلفة.

● **أفضل الدولة العربية أداءً ٢٠٠٤:**

قطر ثم اليمن ثم الجزائر والمغرب وتونس وأخيراً. قطر رغم أنها بأدائها لا تمثل حالة متفردة أو متميزة، إلا أنها من منظور المؤشرات التي شهدت تحسناً بالقياس إلى عدد المؤشرات التي مثلت فيها تعتبر أفضل الدول العربية أداءً.

● **أسوأ الدول العربية أداءً ٢٠٠٤:**

مصر وعمان والكويت وسوريا ثم السعودية. فمصر الممثلة في المؤشرات العشر، تراجعت في سبع ولم يتغير ترتيبها في اثنين، في حين كان التحسن من نصيب مؤشر الحرية الاقتصادية فقط. وحتى بالنسبة لهذا المؤشر، فلا يزال الترتيب أدنى من ترتيب مصر منتصف التسعينات. وكان النصيب الأكبر بين الدول العربية بالنسبة للدول الأسوأ أداءً من نصيب دول الخليج العربي.

● **الدول العربية التي شهدت أداءً وسطاً:**

لبنان والإمارات وليبيا والسودان. فدولة كالسودان وكما عرضنا تحسنت في اثنين وتراجعت في اثنين ولم يتغير ترتيبها في مؤشر واحد.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن دول المغرب العربي تحتل مقدمة الدول العربية من منظور الأداء في المؤشرات العالمية، في حين كان التراجع هذا العام من نصيب دول الخليج العربي.

إلا أن الصورة العامة بالنسبة لكل الدول العربية في المؤشرات مجتمعة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس إمكانات وتاريخ وقدرات شعوب المنطقة. فباستثناء قطر والبحرين لم تدخل أي من الدول العربية ضمن مجموعة

العشرين على مستوى العالم في أي من المؤشرات، في حين لوحظ تمثيل إسرائيل ضمن أو على الأقل حول مجموعة العشرين.

كما أن الملاحظة الهامة والتي تكررت في مؤشرات هذا العام (٢٠٠٤) بالنسبة للدول العربية مجتمعة هي أن عملية الصعود والهبوط في المؤشرات تتم من خلال فجوات أو ارتفاعات كبيرة. بمعنى أنه قد يهبط ترتيب الدولة من المرتبة ٦٠ إلى المرتبة ٩٠ بين عام وآخر، أو أن يرتفع ترتيبها من ٨٠ إلى ٣٠، وهي مسألة جديرة بالتحليل لأنها لا تعكس نمواً متوازناً. وعلى النقيض لاحظنا بالنسبة لإسرائيل في المؤشرات الثمانية تقريباً أن صعودها أو هبوطها بين العام والآخر يدور حول ثلاث أو خمسة مراتب تقريباً.

الخاتمة

من المؤكد أننا نعيش في عصر يختلف اختلافاً كبيراً عن عالم الخمسينات وحتى عالم الثمانينات، خاصة بعد الثورة الصناعية الثالثة، التي فجرت الكثير من الطاقات المكنونة وحولت العالم إلى قرية كونية صغيرة كما هو شائع. عالم كهذا، تعالت فيه الدعوات الصريحة المطالبة بالحرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كما لم تعد هناك دولة بمعزل عن ما يجري من حولها، فالدول صارت أكثر اندماجاً وتشابكت علاقاتها مع العالم الخارجي.

وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وتحول روسيا ذاتها لتكون جزءً من المنظومة الرأسمالية، بدأت الرأسمالية في معايشة عهد جديد تحكمه آليات جديدة تبحث في مجموعها عن الحرية، وبالتبعية انضمت أغلب دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن للبقاء أو لإثبات الذات في عالم بتلك المواصفات لابد من التحرك الجاد، فالمنطق السائد في العلاقات الدولية الآن هو "أكون أو لا أكون" .To Be or Not to Beولهذا تسعى معظم الدول الصاعدة لتحسين أدائها وصورتها خشية ألا تكون.

ولكن لا يكفي لتحسين الصورة، الاعتماد على منطق قديم اعتادت عليه الكثير من الدول النامية، وهو إصدار بيانات وهمية لا تعكس حقيقة ما يجري على أرض الواقع. فالعولمة أو الليبرالية الجديدة – سواء كنا نقبلها أو نرفضها – أتت مجهزة بآليات جديدة. وفي مقدمة تلك الآليات المؤشرات التقييمية ذات الصفة العالمية.

فقد برزت على الساحة خلال حقبة التسعينات العديد من الدراسات والتقارير والمؤسسات، التي تصدر سنوياً مؤشرات توضح من خلالها مستوى الأداء في عدد من دول العالم. ولا تصدر تلك المؤسسات مؤشراتها لمجرد إصدار مؤشر، فكما ذكرنا في المطلب الثاني، أن المحرك والممول الرئيسي وعامل استمرار وبقاء تلك المؤسسات هو قيام طلب كبير من قبل الشركات الدولية النشاط والنشطين في قطاع الأعمال الدولي.

عرضت الدراسة في إصدارها هذا العام (٢٠٠٤) لعدد عشر مؤشرات عالمية (إحدى عشر بمؤشر إمكانات الاستثمار)، بالإضافة للمؤشر التجميعي الذي وضعه المؤلف. حيث عرضت الدراسة لأداء كل من مصر وباقي الدول العربية التي شملتها تلك المؤشرات.

تناولنا بالتحليل المبسط لكل مؤشر على حده من حيث التعريف بالمؤشر والجهة المصدرة له، ومعايير القياس التي اعتمد عليها كل مؤشر لوضع ترتيب للدول. وكنا في كل مؤشر نعرض للصورة العامة للمؤشر، أي أفضل وأسوأ الدول أداءً على مستوى العالم، ثم ننتقل في كل مؤشر بالعرض للحالة المصرية مقارنة بالحالة الإسرائيلية، ولوضع الدول العربية في كل مؤشر.

ومع نهاية كل مؤشر لم يفوتنا العرض للدروس المستفادة والمقترحات، والتي نأمل أن يطلع عليها صانع القرار العربي، ليكون هناك تعامل جدي مع الموقف، أملاً في تحسن صورة الدول العربية مستقبلاً في تلك المؤشرات.

اختتمنا العرض للمؤشرات العشر بعرض لمؤشر تجميعي، هو حاصل أداء الدول العربية في المؤشرات العشر، وقد تم استخلاص مجموعة من النتائج

القيمة – في رأي المؤلف – سواء بالنسبة لمصر أو باقي الدول العربية، والتي نأمل أن تلقى اعتباراً من قبل المهتمين بقضايا التنمية في عالمنا العربي.

نؤكد على حتمية الإصلاح السياسي في الدول العربية لأنه أساس كل إصلاح، ولا إصلاح بدونه. وفي اعتقادنا أن التراجع الذي تشهده الدول العربية في مؤشرات كمؤشر الفساد أو حرية الصحافة أو التنافسية أو الاستثمار كلها تنبني على وضع الحريات السياسية والمدنية. فمما لاشك فيه أنه لو تحسنت أوضاع الحرية في الدول العربية لتوافرت البيئة الطاردة للفساد والمفسدين ولارتفع صوت القانون، ومن ثم تتوافر البيئة الصالحة والجاذبة والمشجعة للاستثمار الوطني والمحلي، ومن ثم لارتفعت مستويات الجودة والتنافسية. في ظل مجتمع تحترم فيه الحريات السياسية والمدنية تحترم حرية الصحافة باعتبارها رقيباً وباحثاً عن مواطن الخلل في المجتمع لكشفها ومن ثم لارتفعت مستويات الشفافية ومن ثم يتم كبح الفساد والمفسدين.

ومن هنا تأتي أهمية عرضنا لمؤشر الحريات السياسية والمدنية ليس فقط ضمن هذا المؤلف لهذا العام ولكن العرض له قبل باقي المؤشرات. فلو نظرنا إلى خريطة العالم لا كتشفنا أن البلدان التي تحترم فيها الحريات السياسية هي البلدان الأفضل في مؤشراتها الاقتصادية عالمياً والعكس صحيح. فخريطة العالم توضح أن البلدان التي تغيب عنها شمس الحريات، تغيب عنها شمس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي وتعاني التخلف.

وفي الختام أسال المولى عز وجل أن يعينني ويعين كافة المهتمين بالشأن العربي – في وقت الدول العربية فيه في أمس الحاجة إلى كل جهد مخلص –

على التغلب على نواقص هذا العمل والتوسع فيه مستقبلاً حتى يخرج بصورة ترقي إلى ذوق الباحث وصانع القرار العربي المصلح.

والله الموفق وهو سبحانه وتعالى من وراء القصد،